الذي يفرض نفسه هنا هو ، هل سيترتب على نتائج الانتخابات هذه تغيير في السياسة الاسرائيلية السابقة ازاء المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟ وكذلك ، كيف ستتعامل حركة المقاومة الفلسطينية مع المجالس البلدية والقروية الجديدة ؟ هل تستمر في نهجها السابق ، ام ان النتائج التي اسفرت عنها ، ستفرض تغييرا ما في النهج السابق ، باتجاه بلورة سياسة اكثر وضوحا تستوعب المجالس البلدية في التحرك السياسي والنضالي العام لحركة المقاومة داخل الارض المحتلة ؟

لقد اثارت الانتخابات قبل اجرائها ، الكثير من الجدل في الاوساط الوطنية الفلسطينية سواء داخل الارض المحتلة او خارجها ، وتمحور النقاش حول وجهتي نظر رئيسيتين ، الاولى كانت ترى ان الانتخابات لعبة اسرائيلية ، وتأتي ضمن المخطط الاسرائيلي الهادف الى بلورة او ايجاد قيادات محلية داخل الارض المحتلة ، تشكل على مدى زمني قادم بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية او قوة موازية لها على اقل تقدير ، وبالتالي فقد رأى دعاة وجهة النظر هذه ، ضرورة العمل على مقاطعة الانتخابات وافشالها ان امكن - وذلك لتجنب الدخول في اللعبة الاسرائيلية ومنزلقاتها الخطرة . اما وجهة النظر الثانية ، فقد رأت ان الانتخابات لهذه السنة ، تأتي في ظروف سياسية مغايرة لتلك التي كانت سائدة في العام ١٩٧٢ والتي اوجبت مقاطعة الانتخابات ومناهضة اجرائها . وبالتالي فان الموقف الاكثر صوابا الان هو تشجيع ودعم ترشيح العناصر الوطنية في الداخل ضد القيادات التقليدية التي تربعت على المجالس البلدية اثناء الحكم الاردني وخلال الاحتلال الاسرائيلي . ورأى دعاة وجهة النظر هذه ان طبع المجالس البلدية والقروية بطابع وطني ، هو الذي يمنع العدو الاسرائيلي من ان يهيمن على المجالس البلدية ويوظفها في خدمة مخططه .

ولم تتبن منظمة التحرير الفلسطينية ، اية من وجهتي النظر هاتين رسميا وبشكل معلن بل اتخذت سياسة عملية ، مؤداها عدم الاعلان عن موقف ، مع العمل على دعم وتشجيع العناصر الوطنية في الداخل لخوض الانتخابات ، وعلى ما يبدو ان موقف المنظمة هذا نابع من ادراك قيادة المنظمة لضرورة عدم الزام نفسها بموقف محدد قبل ظهور نتائج الانتخابات ، وذلك حتى تتاح لها حرية الحركة في التعامل مع اية نتائج قد تسفر عنها الانتخابات . اما الان ، وقد ظهرت النتائج ، والتي تؤكد فوز اللوائح الوطنية بنسبة كبيرة ، فانه يصبح من الضروري تحديد رأي السياسات الاكثر صوابية والتي يجب انتهاجها ازاء المجالس البلدية والقروية الجديدة . وقبل الحديث عن هذه السياسة وطبيعتها ، لا بد من الاخذ بعين الاعتبار جملة من الامور فيها :

١) على الرغم من ان الاوساط الاسرائيلية المختلفة فوجئت - الى حد ما - بنتائج الانتخابات ، فان ذلك لا يعني ان السلطات الاسرائيلية المحتلة سترتبد عن سياساتها السابقة في التركيز على المجالس البلدية والقروية باعتبارها اطارا يجب تنميته لتشكيل قيادة محلية لسكان الاراضي المحتلة تبدأ بخطف الوهج من منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل اولا ، ثم يجري تكريسها باعتبارها ممثلة او معبرة عن اماني الفلسطينيين داخل الارض المحتلة . وبتقديري انه من الخطأ ان لا نرى في سياسة العدو الاسرائيلي ازاء المجالس البلدية ، الا تلك السياسة التي تربط بين هذه المجالس والمشروع الاسرائيلي في ايجاد ادارة مدنية ذاتية . ان التحرك الاسرائيلي في الارض المحتلة اوسع من هذا الاطار بكثير فمشروع الادارة المدنية الذاتية ، لا يزال مجرد مشروع في ذهن بعض المسؤولين الاسرائيليين ولم يتحول الى سياسة عملية ومقرة رسميا من الحكومة الاسرائيلية ، اضافة الى ان هذا المشروع لا يشكل بنظر العدو الاسرائيلي حلا نهائيا لازمة احتلاله للاراضي المحتلة ، بل هو يشكل مقدمة لحل يستوعب الادارة الذاتية في مشروع حل اردني ، او اردني - فلسطيني . فالازمة الاسرائيلية ازاء المسألة الفلسطينية تتمثل في انه لا يوجد طرف فلسطيني ممكن التفاوض معه في هذه المرحلة ، فالمنظمة طرف غير قابل للتفاوض معه في هذه المرحلة لاعتبارات عديدة